

Peet

M. G. A.

P 109.9/3.

P. 198/3

تقرير مفصل عن جهود ومهمة  
وفد الهيئة التأسيسية الليبية  
 لدى رؤساء وفود الدول العربية

يناير - فبراير سنة ١٩٥١

القاهرة

Jan 22, 1951 - Feb 6, 1951

تقرير مفصل عما جهه من جهود ومهمته  
وفد الهيئة التأسيسية الليبية  
لدى رؤساء وفود الدول العربية  
يناير — فبراير سنة ١٩٥١

بناء على قرار الجمعية التأسيسية الليبية المتخذ بالاجماع يوم ١٧ يناير سنة ١٩٥١ القاضي بايفاد وفد الى القاهرة لتوضيح وجهة نظر الجمعية التأسيسية الممثلة لاقليم ليبيا الثلاثة وافهام الوفود العربية مشروعية هذه الجمعية وحقيقة الوضع في ليبيا وذلك تفاديا لما قد يتكرر من موقف مماثل لموقف الوفود العربية بليكسكسكيس أثناء انعقاد الدورة الاخيرة لهيئة الامم المتحدة . وتنفيذا لهذا القرار انتدبت الجمعية التأسيسية كلا من رئيسها الاستاذ محمد أبو الاسعاد ونائبي الرئيس السيد عمر بك شنيب والسيد أبو بكر أحمد والعضو السيد خليل القلال لكي يقوموا بهذه المهمة في القاهرة. وفي بنغازي انضم اليهم كل من الاستاذ صالح بو يصير كمستشار صحفي والاستاذ عوني الدجاني كمستشار قانوني والدكتور وهي البورى كمستشار ووصل الوفد القاهرة مساء يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٥١ وكان في استقباله بمطار فاروق مندوب من وزارة الخارجية المصرية وأعضاء هيئة تحرير ليبيا ولقيف من الوجهاء والشباب الليبي المقيمين في مصر كما أرسل الامين العام للجامعة العربية مندوبين لابلاغ الوفد ترحيب سعادته . وفي صباح ٢٣ يناير سنة ١٩٥١ قصد الوفد الى قصر عابدين لتسجيل اسمه في سجل

التشريعات ثم الى وزارة الخارجية حيث قابل معالي وزيرها محمد صلاح الدين بك في جلسة استغرقت حوالى الساعة ونصف دارفها الحديث حول التطورات الجديدة في القضية الليبية وأعرب خلالها أعضاء الوفد عن رأيهم الصريح في قضية ليبيا ووضحوا الاسباب التي ادت الى قيام الجمعية التأسيسية علي أسس المساواة والاختيار والجهود التي بذلها مندوب مصر في مجلس ليبيا الدولي ضد اجراء انتخابات في البلاد .

وبينما كان الوفد منهمكا في الاتصال بمعالي وزير الخارجية المصرية ورؤساء الوفود العربية لدى الجامعة العربية اذ بدولة رياض بك الصلح يتصل به تليفونيا في مساء يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ ويطلب الاجتماع به في نفس الليلة ليخبره بان اللجنة السياسية قد أثارت فجأة المسألة الليبية واتخذت قرارا يفوض مصر في متابعة القضية الليبية لتنفيذ قرار هيئة الامم في الميعاد المحدد . كما ظهرت جرائد صباح ٢٧ يناير سنة ١٩٥١ وبها تفصيلات تجافي الحقيقة وتدل علي أن القضية عرضت بصورة ارتجالية وبدون دراسة ولا سماع رأي الوفد وبصفة يبدو فيها التحيز الصريح الامر الذي أدي بالوفد الي ارسال البرقية التالية الى رؤساء الوفود العربية .

« فاجأتنا صحف اليوم بان اللجنة السياسية اتخذت قرارات معينة بالنسبة الي القضية الليبية وبما أن اللجنة لم تستمع الي الوفد الليبي والى وجهة نظره ولم تسلم مذكرته بعد فان أى اجراء من هذا القبيل سيكون له أسوأ الاثر في نفوس الشعب الليبي الذي يعلن منذ الان أنه لن يكون ملزما بتنفيذه أو الاعتراف به ويرجو الوفد الذي قدم لتوضيح القضية الليبية لكم أن لاتكون اللجنة السياسية أى رأي قبل الاستماع الي الوفد ودراسة مذكرته . »

وفي مساء نفس اليوم قدم الوفد مذكرته الي أعضاء اللجنة السياسية أثناء اجتماعها ووزعها على الصحف ووكالات الانباء والمهتمين بالقضية وهذا نصها :



حضرات اصحاب السمو والفخامة والدولة والمعالي  
رؤساء وفود الدول العربية في الجامعة العربية  
وأعضاء لجناتها السياسية

يتشرف وفد الهيئة التأسيسية الليبية الذي حضر الى القاهرة بمناسبة انعقاد اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ان يعرض مذكرته هذه شارحا التطورات التي صاحبته القضية الليبية في دورها الجديد املا ان يجد لدى وفود العرب الاهتمام اللائق بقضية شعب عربي يسير قدما نحو استقلاله وبناء دولة عربية جديدة، ويعلق اكبر الامل والاماني على واجبات الاخوة والروابط التاريخية الدائمة التي تجمع بين شعبنا العربي وأشقائه العرب .

لا يخفي علي المتتبع لاطوار القضية الليبية ان الشعب الليبي منذ ان اصيب بالاحتلال الايطالي سنة ١٩١١ وهو يناضل في سبيل التخلص من الاستعمار واسترداد حريته الى عام ١٩٤٠ عند ما اعلنت الحرب العالمية الثانية . وقد كانت نتيجة هذا النضال ان فقد الشعب اكثر من نصف عدده ذهب شهيدا في القتال وفي السجون والمعتقلات .

وقد وجد صاحب السمو الامير محمد ادريس السنوسي الفرصة ملائمة في سنة ١٩٤٠ لتجديد الجهاد ضد الايطاليين في ليبيا فمد يده الي الديمقراطية واسبس الجيش السنوسي الذي ساهم مساهمة عملية في جميع اطوار القتال في ليبيا .

وعند ما تم احتلال البلاد وجد في ليبيا وضع جديد يتلخص في ادارتين بريطانيتين عسكريتين في طرابلس وبرقه وفي ادارة فرنسية في فزان . وقد علل البريطانيون ايقاف الجيش السنوسي عند العقيلة ( حدود برقة الغربية ) وعدم السماح له بالاشتراك في تحرير طرابلس بحجة ان الجيش السنوسي يتألف من

عناصر غالبيتها الساحقة برفاوية في حين ان الرعماء الطرابلسيين بالقطر المصري قد عارضوا فكرة تكوين الجيش والمشاركة في النضال. ومنذ ذلك الحين نشأ في كل من المناطق الليبية الثلاث نظام اداري خاص ونضال سياسي مستقل عن الآخر.

ونظراً الى تأكد برقه من استحالة جمع البلاد الليبية علي ا كبار شخص تدين له بالولاء والاخلاص سوي سمو الامير السيد محمد أدريس السنوسي لما له من جهاد طويل مستمر ودراية تامة بالامور فقد ترسمت ان تكون مطالبها هي : استقلال ليبيا التام تحت التاج السنوسي .

بينما كان يبدو أن اتجاه الهيئات الوطنية الطرابلسية يؤيد هذا الرأي باستثناء أقلية ضئيلة لم تحدد موقفها .

وقد ظهر اجماع الشعب الليبي علي هذه المطالب عند ما اختلفت الدول الاربع الكبرى فيما بينها علي مصير المستعمرات الايطالية السابقة واتفقت علي احوالة القضية الى هيئة الأمم المتحدة فطبقاً للفقرة الثالثة من الملحق رقم ١١ من معاهدة الصلح مع ايطاليا سنة ١٩٤٧ أحوالت هذه المسألة برمتها الي الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ بعد أن اتفقت علي قبول توصيات الجمعية العامة بشأن التصرف في أمر المستعمرات الايطالية السابقة واتخاذ التدابير الموافقة لتنفيذها .

وعند ما عرضت القضية الليبية علي الجمعية العامة في دورة سبتمبر سنة ١٩٤٨ اشتركت البلاد الليبية في النضال وفي المناقشات وفي ابراز وجهة نظر الشعب ومطالبه وذلك بايفاد وفود عن طرابلس وبرقة اتفقت جميعها في المطالبة باستقلال البلاد وتوحيدها تحت التاج السنوسي وبالطريقة التي يختارها الشعب الليبي .

وكان من أثر ذلك صدور القرار التاريخي في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ رقم ٤/٢٨٩ الذي ينص علي :



أولا - أن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة وذات سيادة  
ثانيا - يسري مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة وعلي أي حال لا  
يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

ثالثا - أن يقرر دستور ليبيا وبما فيه شكل الحكم بواسطة ممثلي السكان من  
برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون علي شكل جمعية وطنية  
رابعا - لاجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة  
سيكون في ليبيا مندوب من قبل هيئة الأمم تعينه الجمعية العامة وله مجلس  
يساعده ويرشده .

خامسا - تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضوا في هيئة الأمم المتحدة  
طبقا للمادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة .

وتنفذا لقرار هيئة الأمم المتحدة الانف الذكر وصل المستر ادريان بلت  
المندوب الدولي لليبيا الى القطر الليبي في ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ وشرع في مباحثات  
ومحادثات مع زعماء البلاد والهيئات والافراد في طرابلس ومع سمو الامير محمد  
أدريس السنوسي والهيئات في برقة ومع أحمد سيف النصر والاعيان في فزان  
وغادر المستر بلت ليبيا للاستمرار في مباحثاته مع الحكومات ذات الشأن  
بعد أن أخذ فكرة واضحة عن الحالة في ليبيا وبعد أن فهم جيدا رغبة الشعب  
والزعماء والاحزاب استخلص منها أمرين جوهرين .

أولا - اجماع الشعب الليبي كله علي مبايعة السيد محمد أدريس السنوسي  
ملكاً علي البلاد .

ثانيا - ضرورة اقامة نظام اتحادي بين الاقاليم الثلاثة لانه يتمشى مع الاوضاع  
المختلفة الموجودة في البلاد ولانه بدونها لا يمكن التفكير في جمع ليبيا في دواة واحدة  
وعند ما شرع المجلس الاستشاري الدولي لليبيا في أعماله تقدم اليه المندوب  
الدولي باقتراح يرمي الى اجراء انتخابات لتشكيل مجلسين تشريعيين في برقة

وطرابلس يختار منها أعضاء لجنة تحضيرية تجتمع وتبحث في طريقة انتخاب الجمعية التي ستضع دستور البلاد . ولكن مشروع المندوب الدولي لاقى معارضة شديدة من ممثل طرابلس في المجلس السيد مصطفى ميزران الذي أعلن في المجلس الاستشاري ما يلي :

١ - أن اجراء انتخابات في الظروف الحالية من شأنه أن يؤدي الى اضطرابات في البلاد من جهة ولأن قرار الجمعية العامة لم يعين طريقة تأليف الجمعية الوطنية من جهة أخرى وقد أيد ممثلا مصر وبا كستان ممثل طرابلس في نفس الجلسة .

( راجع تقرير المستر بلت المقدم الى هيئة الامم بند ١٣٨ - ١٣٩ )  
وقد رضى المندوب لرأى مندوبي طرابلس ومصر وبا كستان والسيد بشير السعداوي وذلك بالعدول عن اجراء الانتخابات والاقتصار على الاختيار محذرا أنه « يترك لهم مسئولية ما ينتج عن قرارهم هذا » . ( راجع تقرير المستر بلت بند ١٤٤ )

وقد برر مندوبو مصر وبا كستان وطرابلس ومعهم بشير بك السعداوي ضرورة العدول عن الانتخابات في طرابلس لان الوقت ضيق وأن وضع قانون انتخابات ثم اجراء الانتخابات فيه مضیعة كبيرة للوقت وقد يحل الزمن المحدد لاستقلال ليبيا دون أن تكون الجمعية قد وصلت الى نتيجة . وتبعاً لذلك تقدم مندوب الباكستان عبد الرحيم خان بمشروع يقضى بان تشكيل لجنة تحضيرية قوامها سبعة أشخاص من كل أقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة يختار سمو الامير أعضاء برقة ويختار أحمد بك سيف النصر أعضاء فزان ويترك للمندوب الدولي البحث مع الهيئات والاحزاب في طرابلس عن طريقة اختيار الاعضاء الطرابلسيين وقد أقر المجلس الاستشاري هذا المشروع وبالتالي الاسماء التي قدمت اليه لتمثيل ليبيا باقطارها الثلاثة على قدم المساواة في اللجنة التحضيرية المذكورة التي عرفت فيما بعد باسم لجنة الواحد والعشرين . وقد اجتمعت لجنة الواحد والعشرين المسكفة من قبل المجلس الاستشاري الدولي لاجتاد الطريقة



التي بموجبها تجتمع الجمعية التأسيسية الوطنية . تناقشت حول أقرب الطرق وأفيدها  
لاجتماع الجمعية الوطنية واحتدم النقاش حول نقطة اختيار أعضاء الجمعية ام  
انتخابهم وقد تمسك الوفد الفراني بضرورة الانتخاب بينما نزل الوفد البرقاوى  
عند رغبة الوفد الطرابلسى الذي كان يصر على ضرورة الاختيار ونظرا لنفس  
الاعتبارات التي أدت الى اختيار أعضاء الواحد والعشرين بدلا من انتخابهم  
وأدي تمسك وفد فزان الى تدخل المندوب الدولى لمراجعة أحمد بك سيف النصر  
فى فزان وأقناعه بضرورة الموافقة على مبدأ الاختيار طبقا لقرار الاغلبية . وقد  
انتهت لجنة الواحد والعشرين من أعمالها يوم ٢٧ أكتوبر وتوصلت الى الاتفاق  
بالاجماع على قرار يتاخص فيما يلي :

اولا - ان تكون الجمعية الوطنية من ستين عضوا بنسبة عشرين عضوا عن  
برقة وعشرين عن طرابلس وعشرين عن فزان .

ثانيا - ان يكون التمثيل فى الجمعية الوطنية بطريق الاختيار على ان يراعى فيه  
بخصوص اقليم طرابلس تمثيل الاحزاب العربية الوطنية والمحايدين واهل الحل والعقد  
بطريقة عادلة . وبعد ان اعلنت لجنة الواحد والعشرين قراراتها لم يظهر أي  
اعتراض عليها من قبل المجلس الدولى او من أى حزب او هيئة فى البلاد .

وما كادت لجنة الواحد والعشرين تتوصل الى قراراتها المشروعة المذكورة حتى  
تقدمت بعض الدول العربية الى هيئة الامم المتحدة بالمشروع المعروف المعارض  
لطريقة التمثيل فى الجمعية الوطنية على قدم المساواة وبالاختيار كما قررت لجنة  
الواحد والعشرين وقد دافعت الوفود العربية فى ليك سكسس عن وجهة النظر  
هذه وهي ان تقوم الجمعية الوطنية على اسس ديمقراطية صحيحة ولكنها لم تأخذ  
بعين الاعتبار الوضع القائم فى ليبيا والاسباب التي ادت الى العدول عن الانتخاب  
والاكتفاء بالاختيار وجعل الجمعية الوطنية على قدم المساواة بين الاقطار الليبية  
الثلاثة المجتمعة وفقا لما قرره هيئة الامم . ولكن المشروع رفض وكانت  
نتيجة هذه المناقشة اصدار قرار من الجمعية العامة لهيئة الامم بتاريخ ١٧ نوفمبر



سنة ١٩٥٠ ضمنته توصيات جديدة تأييدا لقرارها الاول الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وفي استطاعتنا ان نؤكد ان المشروع العربي المذكور لو نجح لاسمح الله لأدى ذلك الى عرقلة حقيقة غير مقصودة لجميع التطورات الدستورية الرامية الى توحيد ليبيا حسب قرار هيئة الامم ولعرض القضية لخطر الفشل المحقق .

ووفقا لقرارى هيئة الامم المذكورين تشكلت الجمعية الوطنية التأسيسية على الخطة التي رسمتها لجنة الواحد والعشرين المكلفة من المجلس الدولى لليبيا بوضع طريقة تكوين الجمعية المذكورة .

وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ افتتحت الجمعية الوطنية فى طرابلس اولي جلساتها وهي ممثلة لاقطار ليبيا الثلاثة بالتساوي فى احتفال رسمى اشتركت فيه جميع السلطات والهيئات السياسية الاجنبية واغلب اعضاء المجلس الاستشارى الدولى لليبيا . وفى جلسة يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعد ان اقرت الجمعية الوطنية لائحتها الداخلية اتخذت القرارات التاريخية الاتية .

اولا - تصبح ليبيا دولة اتحادية ديمقراطية مستقلة وذات سيادة وتتألف من اقاليمها الثلاثة برقة وطرابلس وفزان بحدودها الطبيعية .

ثانيا - المناداة بالسيد محمد ادريس السنوسى امير برقة المعظم ومبايعته ملكا دستوريا للمملكة الليبية المتحدة .

ثالثا - انتقال الجمعية الوطنية بكامل هيئتها الى بنغازى لرفع قرارها التاريخي لجلالة الملك وتلقى قبول جلالة فى هذه البيعة .

رابعا - يكون العلم الليبى من ثلاثة اوان الاخضر والاسود والاحمر بشكل افقى ويحتوى القسم الاسود على هلال وكوكب من اللون الابيض .

وسافر اعضاء الجمعية الوطنية الى بنغازي حاملين وثيقة البيعة التى قدمها رئيس الجمعية سماحة مفتي ليبيا الاستاذ محمد ابو الاسعاد الى جلالة الملك فى صباح يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

هذا هو مجمل ما حصل من التطورات الدستورية في ليبيا وما قامت به الجمعية الوطنية من اعمال حتي الان تنفيذاً لقرار هيئة الامم واستشارات مجلس ليبيا والمندوب الدولي . ويرى وفد الجمعية الوطنية من واجبه ان يوضح لحضرات رؤساء واعضاء وفود الدول العربية الاهداف التي سيقوم عليها دستور ليبيا المقبل تنويراً للاذهان ووضعاً للامور في نصابها الصحيح .

فالجمعية التأسيسية الليبية متجهة الى اقامة نظام اتحادي هو اقرب الى الوحدة منه الى الاتحاد وذلك بتكوين حكومة مركزية تتركز فيها وزارات الخارجية والمالية والدفاع والمواصلات والمعارف والنقد وشئون القضاء واقامة ادارات محلية في كل من برقة وطرابلس وفزان يكون لكل منها هيئة تشريعية وهيئة ادارية محلية تنظر في أمور محلية محضنة حسب الاختصاصات التي سيضعها الدستور بينما سيكون هناك برلمان مركزي يتكون من مجلسين أحدهما نيابي يمثل سكان البلاد علي أساس عددهم والاخر للشيوخ يمثل الاقاليم الثلاثة علي قدم المساواة أسوة بالبرلمانات الديمقراطية المتبعة في الدول الاتحادية القائمة الان فكما بينا أن الاتحادية التي يحاول البعض تشويبها واخفاء حقيقتها واطهارها بمظهر التجزئة والانفصال انما تتمشى مع رغبة غالبية السكان في الاقاليم الثلاثة الذين يرون فيها الوسيلة الوحيدة الممكنة والفعلية لتحقيق أماني الامة الليبية في أقرب وقت ممكن .

لا يمكن التحدث في هذه المرحلة الاولى من الاستقلال عن حكومة موحدة تركز فيها جميع السلطات لكي تدير دفعة بلاد تبلغ مساحتها سبعمائة الف ميل مربع ويزيد عدد سكانها علي المليون بقليل . فقد عجزت من قبل ايطاليا وتركيا في تركيز جميع السلطات في حكومة واحدة هذا الى جانب عوامل أخرى داخلية وسياسية تقضي بان لا نحرم الاقاليم الثلاثة من ادارات محلية علي الاقل في المرحلة الاولى من الاستقلال فبرقة مثلاً وقد رأت في أراضيها أعنف معارك الصحراء التي دارت في الحرب العالمية الثانية وقامت بين الشعب والايطاليين



معارك دموية وقتال وانتقام . فالبرقاويون يرون أن قيام حكومة موحدة في ليبيا كلها يؤدي الى حصول الايطاليين الذين فروا الى طرابلس في حق الرجوع الى برقة والاقامة فيها وعودة الايطاليين الى برقه في الوقت الحاضر معناها احيا للثارات الكامنة في النفوس والتعرض لسلسلة شديدة من القلاقل بين العنصرين ولا يستطيع البرقاويون أن يضمنوا عدم اقامة ايطاليين في بلادهم الا اذا استطاعوا أن يفوزوا في حقهم في وضع التشريع الذي يلائم وضعهم الداخلي وحالتهم النفسية في حدود محلية بحتة . ولا نعتقد أن وجود هذه الصلاحيات أو الضمانات المحلية يشوه استقلال البلاد أو يهضم حق طرف دون الآخر فهو نظام حديث متبع في سبعة عشر دولة مستقلة لم نسمع أن واحدة منها قد نبذت هذا النظام أو ادعت أنه كان سببا في تأخرها وتشويه سيادتها .

لا نريد أن نطيل عليكم سرد جميع الادوار والتطورات والمتناقضات التي صجبت هذه القضية وانما نود أن نؤكد أن جميع التطورات الدستورية التي تمت حتى الان هي مشروعة وأن الوضع القائم في ليبيا اليوم سليم صحيح وأن هدفنا وغايتنا كما بينا هو اقامة دولة ديمقراطية ذات سيادة تامة يتمشى نظامها ودستورها مع رغبة أغلبية الشعب ومع مصلحته . وقد راعينا الاجاز في تنفيذ قرار هيئة الامم حتي تستطيع البلاد أن تحقق استقلالها وكيانها في هذا الجو الدولي الملبد بالغيوم وقبل أن يحدث لا سمح الله ما يجعل هذا الاستقلال أمنية فحسب

اننا نناشد الدول العربية ان تساعدنا على تحقيق امنيتنا هذه في اقرب وقت وان تدرك دقة وضعنا الداخلي والرغبة الصادقة التي تدعونا الى سلوك هذا الطريق دون غيره للوصول الى مبتغانا .

وقد قامت لجنة الواحد والعشرين كما ذكرنا سالفا على اساس التساوي بين الاقاليم الثلاث وقررت التساوي في الجمعية التأسيسية كما ان هيئة الامم المتحدة اعترفت بالتساوي عند ما جعلت لكل اقليم ممثله الخاص في المجلس الاستشاري الدولي . ولهذا لا يمكن لهذه الاقاليم ان تقبل عرض دستور تقره الجمعية

التأسيسية الجديدة على اية هيئة نيابية نمسية اخري لان ذلك معناه نقض جميع الاسباب والمبررات التي تمسك بها كل من الاقاليم الثلاثة لضمان مصالح سكانه ورغباته وفقا لقرار هيئة الامم حيث ان ذلك يعطي الصلاحية للاقليم الواحد صاحب الاكثريه في المجلس النيابي الليبي بالغاء الدستور وابطال القرارات التي اعلنتها الجمعية التأسيسية الجديدة والتي اتفق ممثلوا الاقاليم الثلاثة عليها وهذا معناه عود بالقضية الي بدايتها وتعطيل لتنفيذ قرار هيئة الامم واضاعة الفرصة الوحيدة المتاحة لاقامة الدولة الليبية . فلهذا يأمل الوفد الليبي وهو اعرف بوضع بلاده من الدول العربيه ان تحسن تقدير الظروف التي تجتازها البلاد وان تلاحظ انه لم يبق على اقصى مدة لتشكيل الحكومة الليبية المركزية اكثر من شهرين وان الجمعية التأسيسية قد قطعت شوطا من اعمالها واتخذت اهم القرارات التاريخية الخاصة بنوع الحكم ونظام الدولة مما لا يمكن ان يوضع موضع النقاش في اية هيئة اخرى . وانه يسرنا ان نعلن الى اشقائنا رؤساء واعضاء الوفود العربية اننا نقدم مذكرتنا هذه باسم ليبيا التي اعلنت استقلالها وسيادتها وملكيتهما والتي تناشدكم اليوم الا يكون في آرائكم ما يدعو الى عرقلة مساعيها او تعطيل قراراتها تلك القرارات التي صمم الشعب الليبي على تثبيتها والتي هي الآن حقيقة ملبوسة واقعة لا سبيل الي تجاهلها او نكرانها . ونرجو منكم احترام رغبة هذا الشعب في الطريق التي يراها اضمن لسلامة الوصول وان يعطى الفرصة ليبرهن هذا الشعب للعالم اجمع على انه قد استكمل استقلاله واقام دعائم كيانه على اسس ديمقراطية وغدا عاملا من عوامل السلام والامن والاستقرار بين الشعوب العربية .

وانه ليجدر بنا في مذكرتنا هذه ان نسجل احتجاجنا واستنكارنا لتلك التصريحات الهدامة التي حرص امين الجامعة العربية على تكرارها في ايطاليا وغيرها والتي اهان بها شعور الشعب الليبي المجاهد ومليكه المفندي والتي قوت امانى ومطامع الايطاليين في ليبيا مما سيكون دائما ماثرا نزاع وحجر عثرة في سير البلاد الليبية الي الامام .



وتقضى الضرورة الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة من قضيتنا ان نصارحكم  
انا الجمعية التأسيسية السائرة الان في اعمالها بعزم وتصميم سوف لن يثنىها  
عن اتمام واجبها المقدس اي عامل كان واذا قدر لتلك الآراء المعارضة في جامعة  
الدول العربية من عرقلة اعمال هذه الجمعية فاننا نحملكم امام الله والتاريخ والضمير  
العربي مسئولية عدم تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة وتجزئة البلاد الليبية وتمكين  
الاستعمار فيها وخلق فلسطين ثانية .

• • •

وقد عرضت المذكرة في نفس الجلسة وبحث ودعي الوفد لابتداء نظره في  
مساء اليوم التالي وقد استغرقت ايضا حاشات الوفد ومناقشاته لاعضاء اللجنة السياسية  
طيلة جلسة يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٥١ التي استغرقت أكثر من ساعتين ، وكانت  
حجج الوفد قوية ومنطقية صادفت ارتياحا عاما من أعضاء الوفود العربية حتي  
أن أشد المعارضين لفكرة الوفد وهو معالي صلاح الدين بك وزير الخارجية  
المصرية لم يبرر موقفه بأكثر من أنه يتمسك بالتحفظ .

واذا نجاح الوفد في ايضاح آرائه ومشروعاته هيئته بصورة لا تقبل جدلا  
فقد وجدت الامانة العامة للجامعة العربية أن الطريق الوحيد للاقلال من أهمية  
بيانات الوفد هو أن تقنع اللجنة السياسية بالاستماع الي وجهات نظر العناصر  
المعارضة المقيمين في القطر المصري والذين يعيشون من أموال الجامعة التي  
تصرف لتشجيع اراء خاصة تهدف لغايات شخصية وازاء هذا التحيز الظاهر من  
الامانة العامة التي لم تدخر وسعا في مناصرة فكرة علي أخرى ومحاربة الوفد  
بكل الطرق وازاء هذا كله لم يسع الوفد الا أن يصدر بيانه التالي :

يود وفد الجمعية التأسيسية الليبية ان يبين للرأي العام العربي ان الغرض من  
مجيئه الى القاهرة هو ايضاح وجهة نظر هذه الجمعية ومشروعاته تكوينها وصحة  
قراراتها وذلك لكي لا يتكرر موقف مماثل لموقف بعض الدول العربية  
في ليكسكيس في الدورة الاخيرة الناجم عن عدم ادراك حقيقة الوضع في ليبيا .

الهيئة العامة  
للتعليم والثقافة  
بجامعة القاهرة  
مقر اللجنة السياسية  
بجامعة القاهرة

هذا وقد ادى الوفد واجبه بشرح الوضع القائم في ليبيا والتطورات الدستورية الاولى التي اتخذت في سبيل تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة وبمشورة مجلسها ومندوبها في ليبيا لرؤساء الوفود العربية وبتقديم مذكرته الى اللجنة السياسية ومناقشته في هذه اللجنة .

وأنه ليسره أن يبدي خالص ارتياحه لكرام رجال العرب الذين عاونوه وساعدوه بعد أن أدر كوا حقيقة الوضع واقنعوا بمشروعية الخطوات التي قامت بها الجمعية التأسيسية تلك الجمعية التي تشكلت بناء على اقتراح المندوب المصري والباكستاني والطرابلسي في المجلس الدولي الليبي وهم الذين يعارضون الان هذه الجمعية لاغراض واتجاهات لا تمت الى مصلحة البلاد بصله متناسين الاسباب التي كانوا ينادون بها حين تقدموا بمشروعهم ضد اجراء انتخابات في طرابلس معلمين ذلك بالشكك في نتائجها والخوف من الاضطرابات وتدخل الاجنبى وضيق الوقت. ولسنا ندرى كيف تغير رأى مندوب مصر الان وهل اتسع الوقت ولم يبق علي ميعاد تأسيس الدولة الا شهران وكان في نظرهم ضيقا قبل نحو عام ، وهؤلاء أنفسهم كانوا يريدون المساواة بين الاقاليم الثلاثة ولهم في ذلك خطابات ومواقف رسمية ثابتة في محاضر مجلس ليبيا الدولي علي أن مسألة المساواة هذه لا يمكن التخلي عنها لانها ضرورية في مرحلة اتفاق ممثلي الاقاليم الثلاثة علي نظام الحكم الذي يرويه صالحا للبلاد وعلي الدستور الذي عليهم وضعه للدولة الليبية اذ لو لم تكن مساواة لا يكون اتفاق بل سيطرة الاكثرية علي رأي الاقلية في موضوع يتحتم فيه الاتفاق بحرية .

ان الشعب الليبي الذي قرر ممثلوا مناطقه الثلاثة السير في الجمعية التأسيسية علي أساس النظام الذي اختاروه لانفسهم وتحت تاج الملك أدريس الاول الذي يبيع بالاجماع ملكا علي ليبيا سوف لا يثنيه عن عزمه شيء ولا تقف في طريقه عراقيل قد تحركها أطماع خاصة ومحاولة لنفع قضايا شخصية وحزبية .



وأنة ليجز في النفس أن تصرف أموال الدول العربية علي تشجيع حركات هدامة في داخل ليبيا وخلق أشخاص وهيئات وهمية لاطهار البلاد في مظهر الخلاف والتفرقة .

ان الشعب الليبي ليس مستعدا أن يكون كبش الفداء ولا العوبة في أيدي سياسة تتغير أراؤها بين وقت ووقت دون نظر الي الاخطار المحدقة بمستقبل البلاد وضيق الوقت وتصميم الشعب علي اقامة دولته في الميعاد المحدد .

ولهذا فليحذر اللاعبون بالنار وليدركوا أن دولة ليبيا قائمة لا ريب فيها وأن الليبيين الذين دفعوا نصف عددهم في سبيل حريتهم هم أسمى من أن يكونوا موضع تشكك أو مساومة وهم ليسوا مستعدين لان يسمحوا بالتدخل في شئونهم الداخلية التي من حقهم وحدهم وضعها وتكييفها حسب مصلحتهم ورغبتهم ولا أن يضحوا بشعبهم وبلادهم ويضيعون وقتهم في وسط هذا الجو الدولي الخطير في مناقشات لا تجدى نفعا لان عبرة فلسطين الدامية لم تغب بعد عن الازهان وهم سيقيمون دولتهم رغم العراقيل والاعراض والاراء الارتجالية التي لن يكون من شأنها في المستقبل الا الندم والحسرة علي الوقوف في وجه هذا الشعب المجاهد وعرقلة سيره واستقلاله .

وأخيرا الحياة لليبيا الحرة المستقلة وملكها أدريس الاول المعظم

♦ ♦ ♦

وتوضيحا للرأى العام العربي ولمن يهمه تتبع تطورات قضية الشعب العربي الليبي فقد أثبتنا في آخر هذا الكلام وثيقتين هامتين وهما الخطاب الوارد من مندوب مصر وبا كستان بمجلس ليبيا الدولي الي جلالة الملك المعظم والذي كان ينص علي معارضة الانتخابات وقرر التساوي ويطالب بادخال العناصر

الايطالية في الهيئة التأسيسية والمذكرة التي قدمها بشير بك السعداوي والمتضمنة فكرته وفكرة المندوبين المذكورين حول طريقة تكوين الحكومة الليبية المقبلة على أساس النظام الاتحادي .

وقد أراد الوفد من رحلته الى القاهرة أن يوضح الحقائق التي لا تقبل جدلا للاشقاء العرب ورؤساء حكوماتهم حتى يزيل ذلك الستار الكثيف من الاضاليل والاختلافات الذي أسدله بعض المغرضين على القضية الليبية .

وقد استطاع الوفد أن يلفت نظر الرأي العام العربي وصحافته الى هذه القضية وتطوراتها الدستورية وان يفهم حقيقة الوضع في البلاد وأن يبين الطريق الوحيد الذي يؤدي الى قيام دولة ليبيا المستقلة في الميعاد المحدد وفقا لقرارهيه الامم .

والجمعية التأسيسية بعملها هذا انما أدت واجبا وأوضحت موقفا وهي سائرة في أعمالها المقدسة وفقا لرغبة الشعب ومصالحته ودون أن تنظر الى رأي مخالف أو مغرض ولا تنتظر قرارا ولا تسأل أحدا تحكما .

عاشت ليبيا حرة مستقلة وعاش مليكها أدريس الاول المعظم



المرجو الاطلاع على الوثائق الهامة الملحقة بهذه

المذكرة والمنقولة عن الاصل بالزنگو غراف













جلالة الملك ادریس الأول وحوله حضرات اعضاء الجمعية التأسيسية الليبية  
بمناسبة تقديمهم وثيقة البيعة التاريخية لجلالته يوم ١٧ ديسمبر ١٩٥٠  
ويرى الى يعين جلالته السيد بشير السعداوى الذى اشترك في الاحتفال  
بتقديم البيعة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من ذرية نوح الموصية  
التي هي خير من ذرية نوح الموصية

الحمد لله الذي جعلنا من ذرية نوح الموصية  
التي هي خير من ذرية نوح الموصية

والله اعلم

الحمد لله الذي جعلنا من ذرية نوح الموصية  
التي هي خير من ذرية نوح الموصية

الحمد لله الذي جعلنا من ذرية نوح الموصية  
التي هي خير من ذرية نوح الموصية

الحمد لله الذي جعلنا من ذرية نوح الموصية  
التي هي خير من ذرية نوح الموصية

صورة الوثيقة التاريخية التي قدمتها  
الجمعية التأسيسية الليبية لجلالة الملك  
يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ والمتضمنة  
قرار الأمة الليبية بالمناذات بجلالته ملكا  
دستوريا على ليبيا

طبع بمطبعة التقدم  
٤ شارع المهدي بالقاهرة

